

بقي لسنوات بعيدا عن السياسة: كيف كسب سعيد ثقة الجيش

لا مجال لإخراج المؤسسة العسكرية التونسية عن حيادها

نادية عكاشة: سيدة حديدية تدير ديوان الرئاسة في تونس وتثير رعب الإخوان

وتعرضت عكاشة إلى واحدة من أشد حملات الشيطنة التي أدارها الإخوان على مختلف الأصعدة، وشاركت جهات عدة من الداخل والخارج في تلك الحملة، وتم الترويج لتسريبات مزعومة بهدف إرباك مؤسسة الرئاسة وإظهارها للعموم على أنها مخترقة، وكذلك بهدف إقناع الشعب التونسي بان لا شيء يخفى عن الإخوان..

وتحولت عكاشة إلى هدف يومي للكصف من خلال الصفحات الممولة على موقع الفيسبوك، وحاول البعض اشتعائها إلى السفارات الأجنبية، ونعتها باليسارية الاستقصائية والديكتاتورية كما حدث سابقا مع بعض المقربين من الرئيس قائد السبسي، عندما أعلنت حركة النهضة دعمها للمرشح سعيد في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية للعام 2019 بعد فشل مرشحها عبدالفتاح مورو في الدور الأول، أطلقت العنان لأنصارها وحلفائها في الداخل والخارج لتقديمه على أنه الزعيم المومن الزاهد الديمقراطي المدافع عن الهوية والقريب من الإسلام السياسي وصولا إلى حد تلقيه بعمر بن الخطاب الجديد.

نادية عكاشة من نساء تونس المتشبهات بمفاهيم الحداثة وتدافع عن الشرعية المعتمدة على إرادة الشعب

لكن ما إن كشف عن استماتته في الدفاع عن استقلاليتها وصلحياته ورفضه للإبتزاز وانحيازها للشعب ورفضه لمحاولات أخونة الدولة والتمسك وعدم سماحه باستعمال أراضي بلاده منطلقا للتدخل الفرقي المسلح في ليبيا وفتح جسور تواصل جدي مع الشركاء التقليديين لتونس وإفريقيا والإخوان والداثرون في فكهم إلى تلك المرأة التي تدير الديوان الرئاسي وتتولى أمانة سر الرئيس، متهمين إياها بالعمل على عزل سعيد وإبعاده عنهم ومنعهم من الاستجابة لطلباتهم وتنفيذ رغباتهم.

وقليلا ما تكلم عكاشة، ولكنها عندما تتكلم تصبب كلماتها جيدا، وتعريف كيف توجه رسائلها، وهي لا تتقني بوظيفتها والواقع أنها تحمل على كاملها مشروعا تشترك فيه مع الرئيس ومع جيل من الشباب ينشق في سعيد، وإبراه كقولاً لإحداث تحولات جديدة في المسار السياسي والديمقراطي، تعطي للجيل الصاعد الموقع اللائق به في التأسيس للغد الأفضل، وتحقق تجربة تونسية قد تكون متفردة في الديمقراطية الشعبية التي تقطع مع الفساد وتمنع الجانب الديكتاتوري من الديمقراطية الفاسدة التي تجعل من الفوز في الانتخابات منطلقا للانقلاب على أهدافها باستخدام الحصانة البرلمانية للتهرب من القانون، والسياسة الحزبية لتغيير الولاءات، ونكث الوعود الانتخابية، وتحويل لبيع الوهم تدار من قبل لوبيات تحترف نهب المال العام والعبث بمقررات الدولة، وتمثل العلاقة بين عكاشة وسعيد في علاقة الطالبة المجتهدة باستاذها في مادة القانون الدستوري الذي ترى فيه مثلا أعلى، ثم بزيميلها الذي تحترم اختياراته، وفي نفس الوقت تتحرك معه من داخل منظومة فكرية واحدة، وطموح سياسي واحد، وتعتبر نفسها على استعداد دائم للدفاع عن رؤيته التي تشاركه إياها، وتعتقد أن أغلب التونسيين يؤمنون بها، وهي التي تتأسس على مبدأ قوة الدولة وفق الشعب في تحقيق إرادته، ووفق نظرة حداثية متقدمة تقاوم سطوة الأيديولوجيا وتحترم مبادئ الحرية.

صدر بالصحيفة الرسمية أمر رئاسي يتعلق بإسناد عكاشة، مديرة الديوان الرئاسي، رتبة وامتيازات وزير، غير أن وصولها إلى ذلك المنصب وتلك الامتيازات تزامن مع بداية المواجهة المفتوحة بين الرئيس سعيد وجماعة الإخوان وفي منتصف يوليو 2020، اضطر الفخفاخ إلى تقديم استقالته إلى الرئيس حتى لا يمنح النهضة وحلفاءها فرصة سحب الثقة منه تحت قبة البرلمان، وبعد 10 أيام، قرر الرئيس ترشيح وزير الداخلية في الحكومة المستقلة هشام المشيشي لتشكيل حكومة جديدة، تضمنت لأحة أعضائها شخصيات لم ترض عنهم النهضة مرة أخرى، وسعت منذ البداية إلى عزلهم، عبر الاستحواذ على المشيشي ونقله من تلك الرئاسة إلى فلك معارضيه ليصبح تحت رحمة حزام برلماني يقوده راشد الغنوشي، وهو ما زاد من حدة الأزمة السياسية في البلاد، بينما لم يكن مؤثر الإخوان وحلفائهم قادرا على التقاط أي نذبات سوى تلك المتعلقة بعكاشة، فهي بالنسبة إليهم المسؤولة عن كل مواقف وقرارات الرئيس سعيد، وعن التعيينات الحكومية، وعن التسريبات عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لتتحول إلى هدف لسهام الإسلاميين ومن يقفون معهم على نفس الناصية.

وتعتبر عكاشة من نساء تونس المتشبهات بمفاهيم الحداثة، ولها ميولات يسارية اجتماعية، تدافع دائما عن مبدأ الشريعة المعتمدة على إرادة الشعب، وتؤمن بالدولة الوطنية وتاريخها ورموزها ونضالات قادتها وزعمائها، وهي معروفة بموقفها الرافض للإقصاء، وكانت في العام 2013 أكدت أنها ضد ما سمي آنذاك ومشروع قانون تحسين الصورة الذي حاول الإخوان استعماله للضغط على حركة نداء تونس وزعيمها الباجي قائد السبسي، كما أنها من المؤمنات بالواقعية السياسية، ويعتبرها البعض امرأة حديدية وصعبة المراس، حتى أن الاتحاد العام لطبقة تونس اقترح في يوليو 2020 على الرئيس سعيد ترشيحها لرئاسة الحكومة بعد استقالة الفخفاخ لتكون أول امرأة تتولى هذه المسؤولية في البلاد.

هدف رئيسي للإخوان

هناك من يعتبر أن عكاشة استطاعت تشكيل شبكة ضغط قوية، والواقع أنها استفادت من شبكة كانت هي ذاتها واحدة من أبرز ناشطيه خلال السنوات الماضية، ألا وهي تلك التي حملت مشروعا ودفعت سعيد إلى تصدده، لتصنع حالة من التغيير بالاعتماد على المجموعات المغلقة على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك عبر الاتصال المباشر مع العناصر التي شكلت نظام العناقيد بنفرداته المدهشة كما ظهرت في الانتخابات في 2019 وفي الخروج الاحتجاجي ضد الإخوان ومنظومة الحكم في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

الحبيب الأسود كاتب تونسي

في استقبالات واجتماعات وزيارات وجولات الرئيس التونسي قيس سعيد، تبدو هناك سيدة في مقتبل العمر دائمة الحضور، يطلق عليها البعض لقب ظل الرئيس، ويقول آخرون إنها مهندسة كل ما يدور في قصر الرئاسة بقرطاج، ويصفونها بالسيدة الحديدية التي كان لها دور كبير في بلورة المشروع السياسي للرئيس وفي استقطاب الأنصار والمؤيدين الذين أوصلوه إلى سدة الحكم.

إنها نادية عكاشة الوزيرة مديرة الديوان الرئاسي، التي تنطلق من قاعدة فكرية مشتركة مع سعيد، وكما كانت إحدى طالباته الامعات، كانت كذلك ضمن تلك المنظومة الغامضة التي تحركت بقوة ضمن المجتمع المدني بعد العام 2011 وبدأت في تشكيل نواة لمشروعها الفكري والسياسي بعد انتخابات 2014 تحت شعار "السيادة للشعب" لتجعل من استناد القانون الدستوري قيس سعيد جوادها الذي تخوض به رهان الانتخابات الرئاسية في العام 2019 كمشغل دون غطاء حزبي، وأعطته قصبه الفوز في مفاجأة مدوية لم ينتبه الفاعلون في الداخل والخارج إلى أسرارها الخفية وأدوات تشكيلها إلا بعد الإعلان رسميا عن النتائج النهائية.

أمرأة صعبة المراس

بعد الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، كانت هناك قفزة في الثلاثين من عمرها ترافق شعار "السيادة المطلقة للشعب" وتتحرك على أكثر من صعيد، وإسيميا في مستوى المتابعة للمسار الانتخابي والعلوية الانتخابية بصفتها المحللة القانونية الوطنية لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في تونس سنة 2011 ومستشارة لبعثة المساعدة الانتخابية للاتحاد الأوروبي سنة 2014، وفي الأثناء، لم تكن تنقطع عن الاتصال بسعيد استاذها الذي تنسجم معه فكريا في تحليل الأحداث ومستجدات الأوضاع في البلاد ومثلها كمثل الكثير من الشباب الذي يحمل الكثير من الإعجاب والتقدير نحو شخصية "الأستاذ".

وبعد توليه رسميا منصب رئيس للبلاد في الثالث والعشرين من أكتوبر 2019، أحاط سعيد نفسه في قصر قرطاج بفرق من المقربين منه ومن بينهم عكاشة التي كلفها بمهمة مديرة للشؤون القانونية بالديوان الرئاسي، وبعد حوالي 100 يوم، أعلن في الثامن والعشرين من يناير 2020 عن تعيينها مديرة للديوان الرئاسي خلفا لطارق بالطيب. وفي الرابع من فبراير العام الماضي



قرارات يدعمها الجيش

وخاصة خلال الأسبوعين الماضيين من قبل معارضيه في مقارنة مع النظامين المصري والجزائري اللذين يتحكم فيهما الجيش بدواليب الحكم ووجهت له تهم بمحاولة السير بالبلاد تدريجيا نحو ديكتاتورية عسكرية.

وترى الخبرة في معهد البحوث حول المتوسط والشرق الأوسط إينيس لوفالوا أن "الجيش التونسي لن يلعب دورا مثلما كان الأمر في مصر" أو في الجزائر وإلى الآن "تتم الأمور عبر النقاش مع رئيس الجمهورية" الذي انتخب بغالبية واسعة. ويتهم الجيش في الجزائر بأنه يدبر في الكواليس حكما فقد شرعيته أمام حركات احتجاجية شعبية متواصلة في البلاد منذ أكثر من عامين.

وأصبح عبدالفتاح السبسي قائد الجيش رئيسا لمصر في 2013 إثر الإطاحة بالإخوان وإزاحة الرئيس الإسلامي محمد مرسي الذي توفي في السجن في العام 2019.

وبالعودة إلى ما يسمى بثورات الربيع العربي في العام 2011، دعم الجيش المصري نظام حسني مبارك ضد المظاهرات المطالبين بالديمقراطية في ساحة التحرير في القاهرة. لكن في تونس التزم الجيش الحياد في تعامله مع المدنيين العزل والتزمت المؤسسة العسكرية بالعمل على إرساء التوازنات في البلاد طوال عقد كامل لحماية المواطنين والممتلكات الخاصة والعمامة والوقوف صفا منيعة في وجه العنديات الإرهابية المتفرقة التي شهدتها تونس خلال السنوات الماضية، حتى أنه يعد محل ثقة مطلقة في ذهن جل التونسيين. وتلتجأ إليه السلطات في حال استشرعت إمكانية فقدان السيطرة على التحركات الاحتجاجية التي تخرج للشارع بين فترة وأخرى.



مختار بن نصر

الجيش القوة الشرعية بيد الرئيس لحماية الدولة والشعب من الخطر

ومن جديد كان الجيش أمام تحدي دور وطني آخر فبعد قرارات قيس سعيد طوق الجيش مبنى البرلمان، ومنع دخول رئيسه راشد الغنوشي ونوابه، وتولى تامين مؤسسات الدولة وشوارع البلاد. وعن ذلك، يقول الصحافي والباحث تيبيري بريزيون "بخلاف الجزائر ومصر حيث لديه مصالح حيوية لبقاء النظام، فإن الجيش يفضل في الأزمات الحادة دفع السياسيين لفرض استقرار المؤسسات". وينكر بأن عددا من كوادر الجيش التونسي المتقاعدين وجهوا في مايو الفائت رسالة مفتوحة للرئيس لتقديم تنازلات في خضم تجاذبات وخلافات سياسية حادة بينه وبين الأحزاب التي تقدمها حركة النهضة الإسلامية، واتخاذ إجراءات تضمن استقرارا سياسيا لتونس في خضم الأزمتمين الاقتصادية والصحية.

وقد تفسر تلك الخطوة ووقوف قيادات الجيش مع سعيد في هذه المرحلة الدقيقة، ملتزما بعقيدته المزروعة فيه منذ انبعاثه في العام 1956 وهي حماية المؤسسات وليس الأشخاص وتمسكا بانسجامه مع مبادئ ومقومات الدولة المدنية.

منذ أن أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي تجريد البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة وتولي السلطة التنفيذية في قراراته على دعم الجيش الذي لطالما بقي بعيدا عن السياسة. وحضر مع سعيد في الاجتماع الطارئ كوادر عليا في الجيش، وإثر قرارته، انتشرت وحدات عسكرية، أمام البرلمان ومقر رئاسة الحكومة ومؤسسات حكومية حيوية أخرى.

تونس - ارتكز الرئيس التونسي قيس سعيد الذي قرّر تجريد أعمال البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة وتولي السلطة التنفيذية في قراراته على دعم الجيش الذي لطالما بقي بعيدا عن السياسة.

ويوضح مراد أن الجيش "يدعم من الآن الرئيس الذي جهز كل قراراته بفضل مساعده"، مشددا على أن المؤسسة العسكرية "سترافقه إلى حدود تحقيق الأهداف المرسومة" أي إعادة دولة القانون إلى السكة.

قوة شرعية

لم يكن التفات سعيد إلى المؤسسة العسكرية وليد الوضع الحالي، بل منذ أبريل الماضي، بعث برسائل إلى خصومه السياسيين مفادها أنه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمنية والعسكرية. وقدم خلال إشرافه على العيد 65 لقوات الأمن الداخلي قراءة مغايرة بصفته استادا سابقا للقانون الدستوري، توضح أن "رئيس الدولة هو الذي يتولى التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا العسكرية والدبلوماسية المتعلقة بالأمن القومي بعد استشارة رئيس الحكومة، ويضبط الوظائف العليا بقانون".

وتسدد حينها على أنه "لا يميل إلى احتكار هذه القوات لكن وجب احترام الدستور". وأثارت تصريحاته الحادة انتقادات المشيشي الذي اعتبرها قرارات فردية وشاذة للنص الدستوري. ويعتبر العميد المتقاعد من الجيش

مختار بن نصر أنه في ظل نظام يكون فيه رئيس الدولة "القائد الأعلى للقوات المسلحة.. يكون الجيش القوة الشرعية بيد الرئيس لحماية الدولة والشعب من خطر.. كل خطر". ورغم ذلك وضع سعيد مرارا



بمواجهة المخاطر الخارجية التي تهدد أمن البلاد. ويرى استاذ العلوم السياسية بالجامعة التونسية حاتم مراد أن قيس سعيد - الذي يواجه تيارات إسلامية تستميت منذ أشهر في عرقلة الحياة السياسية وفرض أجندتها - "لن يستطيع الفوز دون التعويل على الجيش".



صلاح الدين الجورشي قيس سعيد نال ثقة الكوادر العليا في الجيش

كما عبّر الرئيس مسؤولا عليا في الجيش على رأس غرفة عمليات إدارة الأزمة الصحية. وفي الأثناء، أوقفت السلطات القضائية أحد النواب الذي وجه له القضاء العسكري في العام 2018 تهمة انتقاد الجيش.

ودفع هذا التقارب بين الطرفين عددا من الخصوم السياسيين للرئيس التونسي إلى توظيف الأحداث لصالحهم ووصف قرارات سعيد الاستثنائية بأنها "ديكتاتورية عسكرية".

ثقة في التغيير

منذ انتخاب قيس سعيد رئيسا للبلاد في أكتوبر 2019 باكثر من 70 في المئة من الأصوات، تحاشى سعيد مسؤولي الأحزاب السياسية وحرض في المقابل على الظهور إلى جانب قيادات عسكرية عليا.

وكلف سعيد في ديسمبر الماضي إدارة الصحة العسكرية الإشراف على مستشفى جديد شيدته الصين في محافظة صفاقس (وسط).

ويقول المحلل السياسي التونسي صلاح الدين الجورشي إن قيس سعيد "نال ثقة الكوادر العليا في الجيش.. ونجح في إقناعها بان الدولة أمام خطر داهم.. ويؤكد الجورشي أن الجيش "خرج قليلا عن تحفظه لكن هذا لا يعني أننا أمام حكم عسكري منذ 25 يوليو".

ويتابع "الجيش لا يحكم وهو يوظف ويحمي الرئيس ويدعم قراراته من دون أن يكون في الحكم بشكل مباشر".

ومنذ الخامس والعشرين من يوليو، لم يظهر الجيش التونسي في صورة من يتدخل في القرارات السياسية، لكنه التزم بتطبيق القرارات التنفيذية، ورغم ذلك يظل في نظر الإخوان المسلمين مؤسسة غير مضمونة رغم تاريخها الحيادي والتزامها فقط